تأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية

أ. أيمن مصباح عمر المزوغي - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد العجيلات - جامعة الزاوية

The impact of Social responsibility on achieving sustainable Economic development

Summary:

This research aims to identify social responsibility and economic sustainable development, as well as the impact of social responsibility on achieving this development. This exploration may contribute to effective planning and implementation for the Zawiya Oil Refinery Company and oil companies in general. A descriptive analytical approach was utilized, with a study sample of (19) employees representing (100%) of the research community. A questionnaire was distributed to the participants, leading to several key findings. Social responsibility is considered a voluntary ethical commitment by the institution towards all stakeholders, including shareholders, consumers, and clients. Sustainable development is defined as a process that meets present needs without compromising the ability of future generations to meet their own needs. The research also found a statistically significant effect at a significance level of (0.05) between social responsibility and the economic dimension of sustainable development for Zawiya Oil Refinery Company. Additionally, it emphasizes the need for Zawiya Oil Refinery to enhance transparency and socially responsible practices while maintaining its positive orientation towards quality and contributing to local economic development.

الملخص:

يهدف البحث للتعرف على المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الاقتصادية وتأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق هذه التنمية، الأمر قد يسهم في التخطيط والتنفيذ الفعّال لشركة الزاوية لتكرير النفط، وكذلك للشركات النفطية بشكل عام، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (19) موظفاً بنسبة (100%) من مجتمع البحث، كما تم توزيع استبيان لهم ، وتوصل البحث إلى عدة نتائج، منها إن المسؤولية الاجتماعية تُعد التزامًا أخلاقيًا طوعيًا من المؤسسة تجاه

جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء، وتُعد التنمية المستدامة عملية تطوير تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لشركة الزاوية لتكرير النفط، وكذلك تحتاج شركة الزاوية لتكرير النفط إلى تعزيز الشفافية والممارسات المسؤولة اجتماعيًا مع الحفاظ على توجهاتها الإيجابية نحو الجودة والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية.

المقدمة:

في عالم يتسم بالعولمة والأزمات، تزداد أهمية التزام الشركات بتأثيراتها على المجتمع والبيئة، لم يعد تقييم أداء الشركات مقتصراً على ربحيتها ومركزها المالي فحسب، بل برزت اتجاهات حديثة تُظهر اهتمامًا متزايدًا بفهم العلاقة بين الشركات والمجتمع، مما يعكس مطالب مختلف عناصر المجتمع، وهذه الاتجاهات تمثل ضغطًا متزايدًا على الشركات لتكون مسؤولة تجاه المجتمع، وأصبحت الإدارة اليوم معنية ليس فقط بالكفاءة الاقتصادية لأنشطة الشركة، بل أيضًا بدورها في تعزيز الأبعاد الاقتصادية التي تشكل جزءًا من محاسبة التنمية المستدامة، ويعكس مفهوم المسؤولية الاجتماعية هذا التوجه، كما أكد المجلس الأعلى العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة التزام الشركات بتصرفات أخلاقية تساهم في التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام، واستنادًا إلى تعريف البنك الدولي، يُعبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات عن التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال التعاون مع المجتمع المحلي لتحسين جودة الحياة، بما يخدم الاقتصاد والتنمية في ذات الوقت، لذا تسعى الشركات اليوم إلى أن يكون أداؤها الاجتماعي محط اهتمام كبير، مما يتطلب توسيع أنشطتها لتشمل ما هو أبعد من الأنشطة الإنتاجية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة التي حددها المجلس العالمي للأعمال.

حيث يقتصر هذا البحث على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها ومبادئها، بالإضافة إلى دراسة التنمية المستدامة الاقتصادية وتأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق هذه التنمية، هذا الأمر قد يسهم في التخطيط والتنفيذ الفعّال لشركة الزاوية لتكرير النفط، وكذلك للشركات النفطية بشكل عام.

ـ مشكلة البحث:

يكتسب الدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات أهمية متزايدة في الوقت الراهن، مما يجعل تحقيق المكاسب المالية والوصول إلى المعايير التنافسية أمرًا غير كافٍ، وفي ظل الاهتمام المتزايد بالتوجه نحو إرساء أبعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تظهر الحاجة لفهم تأثير هذه المسؤولية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية، بناءً على ذلك تتركز مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي: ما أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية؟ ومنه يتفرع السؤلان التاليان :

1- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية ؟

2- ما هي التنمية المستدامة ؟

ـ أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على المسؤولية الاجتماعية.

2- التعريف بالتنمية المستدامة.

ـ أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تناوله موضوعًا مهمًا يجب أن يُتناول بالقدر الكافي في البيئة الليبية، مما يسهم في إثراء المكتبة الليبية وفتح آفاق جديدة للباحثين في هذا المجال، كما ستساعد إدارات الشركات الوطنية على الربط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتوضيح الأبعاد التي تحقق فوائد للعمال وأصحاب المصالح والمجتمع ككل. لذا، تتجلى أهمية الدراسة في دور الشركات كجزء من المجتمع، من خلال تبنيها والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية.

3- التعرف على تأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية لشركة الزاوية لتكرير النفط.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذا البحث، فهو "المنهج الذي يمكن من خلاله أن يتم معرفة الظاهرة على النحو الدقيق، وكذلك عملية جمع البيانات وتحليها تحلياً كافياً للاستخلاص والوصول إلى النتائج.(1) حيث تم تقسيم

البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، والتحدث عنهم بنوع من التفصيل وهذه المحاور هي:

المحور الأول-الاطار النظـــــــــــري:

-المســـــــؤولية الاجتماعية:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في السنوات الأخيرة عنصرًا حيويًا تحظى بالاهتمام الكبير من قبل العديد من المنظمات، ويُعزى ذلك إلى تأثيرها المباشر على اتجاهات العاملين، بما في ذلك رضاهم الوظيفي، مما يمكن أن ينعكس إيجابيًا على أداء المنظمة بشكل عام، لذا تسعى معظم المنظمات بما في ذلك شركات الأعمال والمنظمات غير الربحية، إلى منح المسؤولية الاجتماعية مكانة بارزة كاستراتيجية تهدف إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية وزيادة رضا العاملين، وذلك في إطار البيئة التنافسية الحالية التي يشهدها العالم، حيث وردت العديد من المفاهيم التي تعرف المسؤولية الاجتماعية نورد منها الآتي:

- عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.

- كما عرفت الغرفة التجارية المسؤولية الاجتماعية تُعرف بأنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية".

- في حين عرفت المنظمة الدولية للمعايير بأن المسؤولية الاجتماعية هي "مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وأن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة"

- وعرفت - أيضاً - بأنها " بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه."[1]

مما سبق عرضه، فإنه بإمكان تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها ذلك الالتزام الأخلاقي الطوعي للمؤسسة تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والذي تحاول المؤسسة من خلاله تعزيز مكانتها والمشاركة في جميع الأنشطة الاجتماعية المختلفة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية.

أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تتسم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالعديد من الفوائد التي تعود بالنفع على المجتمع والدولة والمؤسسة نفسها، وعلى صعيد المؤسسة، تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة العامة للمؤسسة وتعزيز سمعتها أمام المجتمع، مما ينعكس إيجابيًا على رضا العملاء والموظفين، كما تعمل على تحسين مناخ العمل من خلال تعزيز التعاون والترابط بين الأطراف المختلفة، وتعتبر استجابة فعالة للتغيرات في احتياجات المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المادي.

أما بالنسبة للمجتمع، فإن المسؤولية الاجتماعية تعزز التكافل الاجتماعي وتخلق شعورًا قويًا بالانتماء بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تعزيز العدالة وتكافؤ الفرص، وتحسين نوعية الحياة من خلال تطوير البنية التحتية والثقافة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في زيادة الوعي بأهمية العلاقة بين المؤسسات والمجتمع وتحسين التنمية من خلال رفع مستوى الوعي والثقافة، وعلى مستوى الدولة، تساعد المسؤولية الاجتماعية في تقليل الأعباء التي تتحملها الدولة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها. كما تسهم في زيادة العوائد الحكومية من خلال التزام المؤسسات بتحمل التكاليف الاجتماعية، وتعزز من التطور التكنولوجي وتساهم في القضاء على البطالة، وتتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال النقاشات حولها، حيث يرى المؤيدون أنها تعزز الأداء المؤسسي، بينما يعتبر المعارضون أنها تمثل أعباء إضافية قد تؤثر على الأرباح .[2]

ـ أهداف المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تلخيص أهداف المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:[3]

1- **تحقيق النمو الشامل لأفراد المجتمع:** يسعى إلى تعزيز التنمية المتكاملة في مختلف جوانب الحياة.

2- **بناء مجتمع مسؤول:** يشجع على المسؤولية المشتركة بين جميع الأفراد في المجتمع.

3- **تعليم الأفراد دورهم الاجتماعي:** يركز على أهمية مساهمة كل فرد في تحسين المجتمع.

4- **اكتشاف القدرات والمهارات:** يوفر الفرص للأفراد لاكتشاف واستغلال مهاراتهم الخاصة في مجالات مناسبة.

5- **تنمية مهارات القيادة:** يعمل على تعزيز قدرات القيادة لدى أفراد المجتمع.

6- **تهيئة الفرص للتدريب والتكيف:** يساعد الأفراد على مواجهة تحديات الحياة من خلال دعم بعضهم البعض.

7- **تحفيز الابتكار والتفكير الواقعي:** يشجع على تطوير القدرة على الابتكار والمخاطرة، مع تعزيز الإيمان بالسلام العالمي.

- مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مبادئ يمكن تلخيصها على النحو الآتي:[4]

1- **حماية وإعادة الإصلاح البيئي:** تقوم المؤسسة بحماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات وباقي الأنشطة.

2- **القيم الأخلاقية:** تقوم المؤسسة بتطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية في التعامل مع أصحاب المصلحة.

3- **المسائلة والمحاسبة:** يتوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة.

4- **تقوية وتعزيز السلطات:** يجب الموازنة بين الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية لمصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمعات المتأثرة.

5- **الأداء المالي والنتائج:** تهدف المؤسسة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل، بالإضافة إلى الحفاظ على الأصول والممتلكات واستدامة العائدات.

6- **مواصفات موقع العمل:** ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية وتطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية، مع احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.

7- **علاقات تعاونية:** تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة مسؤوليتها الاجتماعية.

8- منتجات وخدمات ذات جودة: تلتزم المؤسسة برضا وسلامة الزبون من خلال

9- تقديم أعلى مستوى وقيمة لمنتجاتها.

10-ارتباط المجتمع: تعمل المؤسسة على تكوين وتعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه.

ومما سبق تُعتبر المسؤولية الاجتماعية عاملاً أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعزز من صورة المؤسسات وتزيد من رضا العملاء والموظفين، وتهدف إلى بناء مجتمع مسؤول، وتعليم الأفراد دورهم الاجتماعي، واكتشاف مهاراتهم، كما تركز على حماية البيئة وتعزيز القيم الأخلاقية والمحاسبة، مما يسهم في تحسين نوعية الحياة ويقلل الأعباء الحكومية، من خلال الالتزام بهذه المبادئ، تسهم المؤسسات في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المستدام.

التنمية المستدامة:

تُعتبر التنمية المستدامة مفهومًا محوريًا يربط بين احتياجات الجيل الحالي والجيل القادم، حيث تهدف إلى ضمان استمرارية الحياة الإنسانية ورفاهية الأجيال المقبلة، يشمل هذا المفهوم التوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة، مما يعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث وردت العديد من المفاهيم التي تعرف التنمية المستدامة نورد منها الآتي:

- عرّفت التنمية المستدامة بأنها تركيز الإدارة للحصول على الحد الأقصى لمنافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على ان لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل.[5]

- كما عرفت التنمية المستدامة بأنها " تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة".[6]

مما سبق عرضه، فإنه بإمكان تعريف التنمية المستدامة على أنها عملية تطوير تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وهذا يعني تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

- أهمية التنمية المستدامة:

تحقق المؤسسات التي تسعى لتعزيز التنمية المستدامة مجموعة من المنافع، منها:[7]

1- **خلق ميزة تنافسية:** يؤدي تطبيق مبادئ التنمية المستدامة إلى خفض التكاليف وزيادة العوائد، مما يعزز من حصة المؤسسة في السوق عبر تطوير منتجات جديدة تحل مشاكل قائمة.

2- **تخفيض المخاطر:** تسهم المؤسسات التي تنشر تقارير الاستدامة في تقليل المخاطر القانونية والبيئية، مما يحسن من أدائها المالي ويزيد من سيولتها.
3- **الاحتفاظ بولاء أصحاب المصلحة:** تؤدي الاستجابة للتأثيرات البيئية والاجتماعية إلى تعزيز ولاء أصحاب المصلحة، حيث تتيح للمؤسسة السيطرة على قراراتها بدلاً من الاستجابة للضغوط الخارجية.
4- **تفعيل حوكمة المؤسسات:** تساهم تقارير الاستدامة في رفع مستوى الشفافية والإفصاح حول الأداء المالي والبيئي، مما يعزز من مبادئ الحوكمة ويعكس ثقافة الاستدامة داخل المؤسسة.

التنمية المستدامة الاقتصادية:

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول انعكاسات الاقتصاد على البيئة الراهنة والمستقبلية، ويعتمد هذا البعد على مبدأ التوازن في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بهدف تلبية الحاجات البشرية الحالية دون التأثير السلبي على الحاجات للأجيال المستقبلية، كما يتطلب هذا البعد منع استنزاف الموارد الاقتصادية والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية مع الاخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد باعتبار ان البيئة هي أساس الحياة البشرية، ويتكون البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من مجموعة عوامل يمكن اجمالها فيما يلي:[8]

1- تعديل أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر استدامة لان اهم أسباب التدهور البيئي في دول النامية هو سلوكيات استهلاك المفرط للمورد الاقتصادي، حيث تسببت الدول الصناعية في استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بشكل مستمر سواء كان من خلال الاستعمار العسكري والسياسي المباشر أما من خلال السيطرة الاقتصادية والتجارية المتمثلة في شركات متعددة الجنسية، وحسب دراسة أجريت من قبل مؤسسات مختصة بالتنمية المستديمة بينت ان العالم يحتاج اربع كواكب مثل كوكب الأرض لتوفير موارد تكفي جميع سكان العالم ليعيشوا ضمن الرفاهية التي يعيشها سكان العالم الصناعي الامر الذي يقضي الى ضرورة تغيير السلوكيات الاستهلاكية المفرطة في الدول الصناعية اذا أرادت تلك الدول المساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية كما ان حصة استهلاك الفرد من الموارد في الدول الصناعية تعد اضعاف ما يستخدمها الأشخاص في الدول النامية.

2- مسؤولية البلدان المتقدمة عن تلوث البيئة تتحمل الدول الصناعية مسؤولية قيادة التنمية المستديمة، بسبب اسهامها الكبير في مشكلات التلوث العالمي الناجمة من الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية كالمحروقات، بالإضافة إلى امتلاكها الموارد المالية والتقنية التي تمكنها من استخدام تكنولوجيا قليلة التلوث.

3- التنمية المستدامة في الدول الفقيرة تعني توجيه استخدام الموارد الطبيعية لغرض التحسين في مستويات المعيشة للتخفيف من عبء الفقر والذي يعد من أهم اهداف التنمية المستديمة ، بسبب الروابط الوثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السكاني السريع فمن الصعب التصور ان الأشخاص المحرومين من الحاجات الأساسية تكون لديهم القدرة على الاهتمام بالبيئة وبمستقبل الكرة الأرضية، كما أنهم عادة ما يسعون لزيادة عدد الأطفال لتوفير اليد العاملة للأسرة ولتوفير الامن لشيخوختهم.

4-التوزيع العادل للدخول فالتنمية المستدامة يعني الحد من التفاوت في الدخول والتي تؤدي إلى التفاوت في فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، ومما لاشك فيه أن المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية المختلفة تلعب دورا في تحقيق التنمية المستدامة.

5- تقليل الانفاق العسكري وتحويل الموارد المالية من التسلح والتزويد بالمعدات العسكرية الى الانفاق على احتياجات التنمية المستديمة.

المحور الثاني-الدراسات السابقة:

يمكن تناول الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة نورد منها:

- **دراسة بلبع، (2018)**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، كذلك التعرف على دور الشركات في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول واستعداد الأفراد والمجتمعات ومنظمات الأعمال، كما أن فلسفة التنمية المستدامة تتطلب تحقيق نمو اقتصادي معقول.[9]

- **دراسة ساكنه، وحاجي (2020)**، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية بشكل عام، ومؤسسة نفطال وحدة تبسة بشكل خاص، ففي الجانب النظري تم استخدام المنهج

الوصفي للوقوف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل أسلوب الاستبيان المقدم للأفراد عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية.[10]

- **دراسة البلشي، (2020)**، حيث هدفت الدراسة الى وضع خطة مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، وتوصلت الدراسة الى وجود العديد من مظاهر القصور والضعف التي تعتري قيام الجامعة بمسؤولياتها المجتمعية، وكذلك في مجال التنمية المستدامة.[11]

- **دراسة أبوعفة، والغميقي (2022)**، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة ميدانية لاستقصاء اراء مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بشركة ليبيا للتامين (الإدارة العامة طرابلس)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع الآراء، وتوصلت الدراسة الى انه هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.[12]

- **دراسة عبد الكريم، (2023)**، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم وأهداف المسؤولية الاجتماعية، وقياس أبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في شركة الخليج العربي للنفط، وقد استخدمت المنهج الوصفي وتم توزيع (30) استبانة على عينة من الأفراد العاملين في الشركة من مختلف المستويات الإدارية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأبعاد الفرعية لمتغير المسؤولية الاجتماعية للشركة ليس لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة بشكل منفرد، وأن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية مع بعضها. [13]

المحور الثالث-الجانب التطبيقي.

يتناول هذا المحور الإجراءات المنهجية التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة، حيث يتضمن مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة من مجتمع الدراسة وأداتها (الاستبيان) وطريقة إعدادها، وطريقة استخراج الصدق والثبات لها، إلى جانب الأساليب الإحصائية التي استخدمت لعلاج البيانات للاستخلاص النتائج وتعميمه.

- مجتمع الدراسة:

يقصد بالمجتمع بأنه "عبارة عن مجموعة من المفردات أو الوحدات التي تجمعها صفة أو مجموعة صفات مشتركة"[14] ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المدراء ونوابهم ومشرفين الأقسام المالية، حيث يتكون مجتمع الدراسة من (19) مفردة موزعة على الأقسام المالية محل الدراسة.

- عينة الدراسة:

حيث تكونت عينة الدراسة من (19) مفرده ومثلت ما نسبته (100%) من حجم المجتمع.

- أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء أداة الدراسة (الاستبيان)، وذلك من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت دور المحاسبة الإبداعية في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بدورها من خلال البعد الاقتصادي، هذا وقد أعتمد مقياس ليكرت الخماسي لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من البنود الاستبيان.

- صدق وثبات الأداة:

1- **صدق الأداة:** بعد إعداد مقاييس خاصة ب (تأثير المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية) في صورته الأولية، تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس فقراتهم والذي يتم عن طريق التأكد من أن المقاييس تقييس بالفعل المقصود منها، حيث يشير الصدق الظاهري إلى أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ارتباطها بصدق المقياس، وذلك للتأكد من أن الأداة ملائمة لجمع البيانات، لذلك فقد تم عرض على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الجامعة، وقد تم ادخال بعض التعديلات على بنود الاستبيان وفقاً لملاحظاتهم.

2- **ثبات الأداة:** من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت (72%) وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من (60%)، وبالتالي يمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى.

- الأساليب الاحصائية:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS).

- التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة:

1- المؤهل العلمي:

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي	2	%11
بكالوريوس	13	%68
ماجستير	4	%21
الإجمالي	19	%100.0

تظهر البيانات المعروضة في الجدول السابق أن غالبية المشاركين في الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، حيث يمثلون نسبة (68%) من إجمالي العينة، يأتي بعد ذلك حملة درجة الماجستير بنسبة (21%)، في حين يشكل حاملو الدبلوم العالي النسبة الأقل (11%) من المشاركين، يشير هذا التوزيع إلى أن معظم أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي جامعي على الأقل، مما قد يعزز من موثوقية الآراء والبيانات المقدمة في الدراسة حول دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

2-التخصص العلمي:

جدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة وفق التخصص

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	18	%95
تمويل ومصارف	1	%5
الإجمالي	19	%100.0

يظهر من الجدول السابق إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة متخصصون في مجال المحاسبة، حيث يمثلون (95%) من إجمالي العينة، في المقابل يوجد مشارك واحد فقط من تخصص التمويل والمصارف، (5%) من العينة، مما

يجعل اغلب العاملين في الشركة يتمتعون بمؤهلات لممارسة وتأدية المهام التي توكل إليهم، كما أن الدراسة اشتملت على غالبية التخصصات التي لها علاقة بالدراسة، مما يعطي ثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها، كما يمكن اعتبار أن التركيز على المتخصصين في المحاسبة يوفر رؤية عميقة ومتخصصة في موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعلاقته بالتنمية المستدامة.

2- سنوات الخبرة:

جدول رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	1	%5
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	3	%16
من 15 إلى أقل من 20 سنة	4	%21
20 سنة فأكثر	11	%58
الإجمالي	19	%100.0

تظهر البيانات النتائج المعروضة في الجدول السابق أن غالبية المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة مهنية طويلة، فئة "20 سنة فأكثر" تمثل النسبة الأكبر (58%) من إجمالي العينة. تليها فئة "من 15 إلى أقل من 20 سنة" بنسبة (21%)، ثم فئة "من 10 إلى أقل من 15 سنة" بنسبة (16%)، أما فئة "أقل من 5 سنوات" فتمثل النسبة الأقل (5%) من المشاركين. هذا التوزيع يشير إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين (95%) لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، مما قد يعزز من مصداقية وعمق الآراء المقدمة في الدراسة.

- التحليل الوصفي للبيانات (عرض نتائج اتفاق العينة):

وقد تم استخدام أساليب النزعة المركزية الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لتحديد الوزن المئوي لكل فقرة، وبالتالي تحديد مستوى الاتفاق بين أفراد العينة لكل فقرة ولمجموع الفقرات ككل، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4) يبين إجابات عينة الدراسة على فقرات أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تقوم الشركة باحترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين	3.84	0.765	مرتفع
2	تعمل الشركة على الارتقاء بالجودة في الإنتاج والخدمات المقدمة	4.16	0.375	مرتفع
3	تقوم الشركة باستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة	3.37	0.895	متوسط
4	توفر الشركة معلومات عن القيمة الاقتصادية الموزعة والمتبقية للمؤسسة	2.95	0.970	متوسط
5	توفر الشركة معلومات عن الغرامات المفروضة عليها	3.68	0.749	مرتفع
6	تساهم الشركة في إجمالي الناتج المحلي	4.05	0.621	مرتفع
7	توفر الشركة معلومات عن التوقعات المستقبلية للأرباح والخسائر للعام المقبل	3.32	1.157	متوسط
8	تقوم الشركة بمنع الاحتكار وعدم الإضرار بالزبائن	3.53	0.772	مرتفع
9	لدى الشركة القدرة على مواجهة المخاطر	3.89	0.567	مرتفع
10	تتبنى الشركة سياسات ومبادئ الحوكمة	3.26	0.733	متوسط
11	تسعى الشركة للحد من الفساد المالي والإداري بداخلها	4.00	0.471	مرتفع
12	لدى الشركة معلومات عن الحصة السوقية الحالية والمتوقعة مستقبلا	2.95	0.848	متوسط
13	تسعى الشركة الى التوسع في نشاطها من المحلي الى العالمي	3.00	0.816	متوسط
	المتوسط العام	3.54	0.372	مرتفع

النتائج المعروضة في الجدول السابق تشير إلى أن المتوسط العام لإجابات العينة على فقرات البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري (0.373)، مما يدل على مستوى توافق مرتفع بشكل عام، هذا يعكس اتجاهًا إيجابيًا نحو ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البعد الاقتصادي، ومع ذلك هناك تباين في مستويات التوافق بين الفقرات المختلفة، مما يشير إلى وجود نقاط قوة وضعف في هذا المجال.

حيث حصلت الفقرة رقم (2) **"تعمل الشركة على الارتقاء بالجودة في الإنتاج والخدمات المقدمة"** على أعلى متوسط حسابي بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.375)، بمستوى توافق مرتفع جداً، ويشير إلى التزام قوي بجودة المنتجات والخدمات، ومما يدل على أن الشركات تعطي أهمية كبيرة لجودة المنتجات والخدمات، وهذا يعكس التزامًا قويًا بتحسين مستوى الخدمة والمنتج، وهو عنصر أساسي في تعزيز سمعة الشركات. وتليها من حيث الاهمية رقم (6) **"تساهم الشركة في إجمالي الناتج المحلي"** بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.621)،

بمستوى مرتفع جداً، وهذ مما يشير إلى إدراك الشركات لدورها في تعزيز الناتج المحلي، وهذا يعكس الوعي الاجتماعي والاقتصادي للشركات بأهمية مشاركتها في التنمية المحلية. بينما تحصلت فقرة رقم (11) **"تسعى الشركة للحد من الفساد المالي والإداري بداخلها"** بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.471)، بمستوى مرتفع، مما يعكس وعيًا بالدور الاقتصادي والأخلاقي للشركات.

في حين تحصلت فقرتي رقم (4) **"توفر الشركة معلومات عن القيمة الاقتصادية الموزعة والمتبقية للمؤسسة"** ورقم (12) **"لدى الشركة معلومات عن الحصة السوقية الحالية والمتوقعة مستقبلا"** على أدنى متوسط حسابي (2.95)، وانحراف معياري على التوالي (0.970، 0.848) حيث تحصلتا على أدنى متوسط تعكسان حاجة الشركات لتعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية والسوقية، الشفافية تعد عاملاً حاسمًا لبناء الثقة مع العملاء والمستثمرين.

وهذه النتائج تسلط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، خاصة في مجالات الشفافية المالية، والتوسع العالمي، وتطبيق مبادئ الحوكمة، كما تشير إلى وجود اتجاه إيجابي نحو الجودة والمساهمة في الاقتصاد المحلي ومكافحة الفساد.

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تبين تأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية لشركة الزاوية لتكرير النفط؟

يتم الإجابة على التساؤل أعلاه من خلال صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تبين تأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية لشركة الزاوية لتكرير النفط.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) تبين تأثير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية لشركة الزاوية لتكرير النفط.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار(t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار(t) لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لشركة الزاوية لتكرير النفط	18	3.54	0.372	6.302	< 0.001

النتائج المعروضة في الجدول السابق أظهرت أن المتوسط الحسابي (3.54) يشير إلى اتجاه إيجابي نحو وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث كانت قيمة(t) الموجبة (6.302) تؤكد أن المتوسط الحسابي للعينة أعلى من القيمة المفترضة بشكل دال إحصائيًا، من خلال مستوى الدلالة (0.001) وهو أقل بكثير من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، مما يشير إلى أن الفرق بين المتوسط الحسابي والقيمة المفترضة دال إحصائيًا بدرجة عالية من الثقة، وهو ما يعزز أهمية هذه الممارسات في تحسين الأداء الاقتصادي للشركة.

بناءً على هذه النتائج، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة أنه يمكننا التأكيد على أن المسؤولية الاجتماعية تسهم بشكل فعّال في التنمية المستدامة، مما يشير إلى ضرورة استمرار الاستثمار في هذه الممارسات، وبالتالي يمكننا استنتاج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لشركة الزاوية لتكرير النفط.

ـنتائج البحث:

1- المسؤولية الاجتماعية تُعد التزامًا أخلاقيًا طوعيًا من المؤسسة تجاه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء، وتسعى المؤسسة من خلال هذا الالتزام إلى تعزيز مكانتها والمشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية.

2-تُعد التنمية المستدامة عملية تطوير تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. وهذا يتطلب تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

3-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لشركة الزاوية لتكرير النفط.

4-أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية في شركة الزاوية لتكرير النفط كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يستدعي استراتيجيات فعالة لتحسين الشفافية وتعزيز المبادرات المجتمعية.

5-تحتاج شركة الزاوية لتكرير النفط إلى تعزيز الشفافية والممارسات المسؤولة اجتماعيًا مع الحفاظ على توجهاتها الإيجابية نحو الجودة والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية.

- توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- ينبغي على الشركات العمل على تحسين آليات الإفصاح عن المعلومات المالية والسوقية، من خلال نشر تقارير دورية مفصلة تساهم في تعزيز الثقة والشفافية.
2- يجب على الشركات وضع آليات لمراقبة الأداء في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وتقييم النتائج بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
3- ضروري تنظيم ورش عمل وندوات دورية لجمع آراء العملاء والمستثمرين حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مما يساعد في تحسين الاستراتيجيات وتلبية توقعاتهم.
4- يجب على الشركات تعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي من خلال التواصل الفعال والتعاون في المشاريع التنموية، مما يعزز من سمعة الشركات ويزيد من ثقة المجتمع بها.

- مقترحات البحث:

1- تأسيس قسم خاص مسؤول عن تطوير وتنفيذ استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية، يتضمن مختصين في مجالات الاقتصاد، البيئة، والمجتمع.
2- وضع استراتيجية واضحة للمسؤولية الاجتماعية تتضمن أهدافًا محددة، مؤشرات أداء، ومشاريع مشتركة مع المجتمع المحلي.
3- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للموظفين حول أهمية المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها في العمل اليومي.
4- تقييم أثر المبادرات بشكل دوري من خلال دراسات استقصائية وتحليل البيانات لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
5- دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية (البعد الاجتماعي، والبعد البيئي) في تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامـــــــــــــش:

[1]محسن منصور، صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط4، دار وائل للنشر، عمان، 2015، ص49.

[2] جميلة العمري، اسهامات تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر، 2016، ص13.

[3] خالد صبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص30.

[4] الصديق سالم اقنيبر، وأخرون، مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية، الخمس، 25-27 /2017، ص6.

[5] معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجا)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 44.

[6] محمد علي عزالدين، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، الاكاديمية الليبية – فرع مصراته، الموافق 9-2020/10، ص590.

[7] ماهر صالح، واخرون، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد16، العدد55، 2021، ص212.

[8] عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة (ابعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها، معوقاتها)، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد48، السنة18، حزيران، 2023، ص161.

[9] محمد عيد بلبع، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العربية للإدارة، مجلد38، العدد4، 2018.

[10] انتصار ساكته، واميرة حاجي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، 2020.

[11] محمد عبد الخالق البلشي، التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمياط، مصر، 2020.

[12] مفتاح أحمد أبوعفة، ومصطفى أحمد الغميقي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة الامريكية الدولية المحكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد11، الجزء3، 2022.

[13] الطيف عبدالكريم، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة إمحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 16-2019/17.

[14] اسليمان محمد طنطوش، اساسيات المعاينة الاحصائية، دار الشروق، الأردن، 2001، ص85.